

المجمع العلمي العراقي

ندوة المعجمية

شباط ١٩٩٢

أصالة المعجمية العربية

محمد بهجة الأثري

(عضو المجمع)

مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م

أصالة المعجمية العربية

محمد بهجة الأثري
(عضو المجمع)

بِسْمِ (الله) خير الأسماء ، الذي علَّمَ (آدمَ) الأسماء كُلَّها وما لا يَعْلَمُهُ ، نستفتح القولَ ونتوخّى السَّداد فيه ، وبعون منه جلّ اسمه وتعالى وتقدَّسَ يعقِد (المجمع العلمي العراقي) هذه الندوةَ المباركة (ندوة المعجمية العربية) لأول مرّة في تاريخ العراق الحديث ، ليستشرف منها — ومعه هذه النخبة الخيِّرَة من حماة العربية وناشري ألويتها — طبيعةَ « ظاهرة » نشوء (المعجم اللغوي العربي) عند العرب : كيف بدأت ، وكيف تطورت وتنوعت مسالكَ وأساليبَ ، حتى استقرّت على النظام السهل الميسر الذي نعرفه . ثم ما الذي علينا أن نصنعه اليوم من التجديد المطلوب في صنع المعجم العام في كلا نوعيه : (معجم الألفاظ) ، و (معجم المعاني) ، وفي (المعاجم المتخصصة) ، وقد اشتدت الحاجة الى هذا التجديد والتنويع والافتنان في جوانب شتى من ذالك ، إذِ العمران الحضاري يتنامَى صُعُداً ويتنوّع ، وإذِ الحياة العلمية والصناعية تسير سيراً حثيثاً من يوم الى آخَرَ الى رحابٍ شواسعَ وفِساحٍ في ضروب وأفانين من العلوم الصرفة والتطبيقية ، والعلوم الإنسانية ، والصناعات المتطورة ، وهي تستحدث وِلاءً ، وتفيض ينابيعها فيضاً ثرّاً غزيراً مُتداركاً يقتضينا مواكبتَه واستيعاب مَدّهِ المتدفق ، ويفرض جمع مفردات كل ضرب منه في معاجم فنية ميسَّرة ، تضبطها ضبطاً محكماً ، وتعرّفها تعريفاتٍ دقيقةً وجامعةً مانعةً ، وتحدّد مَعانيَها ودَلالاتِها بوضوح وانكشاف ، مع التزامٍ صارم للصدق

والأمانة ، ومبالغة في تحرّي الصّحة ، واحترامٍ لضوابط اللغة وأصالةِ نظامها المتوارَث من غير إخلالٍ بشيءٍ مّا من ذالك كلّه . .

ومما نعلمه يقيناً أنّ (المُعجَمَ اللُّغَويّ) هـو « ظاهرة حضارية » بالغة القيمة ، يبرز في المجتمعات التي تحقّق لنفسها وجوداً قوّياً مُحَصَّناً بالعلم واصطناع القِيَم الرفيعة في الحياة ، ويعكس صورتَها الفكريةَ والاجتماعية ، ويمثّل ما أَلَمَّتْ به من صنوف المعارف ، أو لابسته من أشياء ماديّةٍ وأُخَرَ معنويّة ، فيكون معجم كل أمة مرآةً لِجُمَلِ مداركها الحيوية ، ويجيء على قدر استيعابها لأفانين شؤون المعايش لاجَرَمَ .

هذا إلى جانب مـا يكون عندها من مَعاجِمِ سِيَرِ أعلامها العباقرة والنبغاء ، ومبدعاتهم في العلوم والفنـون والآداب والاختراع والاكتشاف ، ونحو ذالك مما تؤلّف جُمْلَتُه عامّةَ شؤونها .

ومما نعرفه جميعاً معرفةً مشتركةً لا يرقى إليها خلاف أنّ هذه (الأمّةَ العربيّة) ، منذ أشرق عليها من (حِراء) ضياء الإسلام ، فأنار (جزيرةَ العرب) ، وامتدّ فأنار الشرق والغرب معاً ، قد حازت قصب السبق في ذالك كلّه ، في أشواطها الّتي امتدت وتواصلت أربعة عشر قرناً الى يوم النّاس هذا ، على ما مُنِيَتْ به من ضَرّاءِ الشعوب الهمجية والعنصرية من الشرق ومن الغرب ، وأنّها كانت وَحْدَها الى زمن غير بعيـد — بهذا الإسلام الإنساني النزيـه المبادئ والغايات وبعبقريات حَمَلَتِه الى الآفاق الدانية والقاصية من الأرض — هي الأمّة السبّاقة والشامخة في ابتكار مختلف العلوم والفنون والآداب ، وفي دأبها المتّصل المتتابع على التّوَغُّل والتغلغُل والاستبحار في التنويع والإضافة شيئاً بعـد شيءٍ ، فكان لها في كل علم وكل فنّ مؤلّفون ، ومؤلّفات تُعَدّ بالمئات والألوف ، وتملأ خزائن البلاد ، بلغت أكثر من ثلاثِ مئة نوع ،

منها – عدا مؤلفات علوم العربية والعلوم الشرعية – العلومُ المتعلّقة بالأعيان وتدخُلُ فيها الطبيعيات والرياضيات ، والفلك ، والطب ، والتاريخ الطبيعي ، والفِراسة ، وجملتُها اثنان وعشرون علماً ومئة علم ، ومنها فروع لم يصل الى مثلها أهل التمدن الحديث إلا بعد أن نضج تمدنهم في المئة الماضية ، وقد عرَفها العرب ، وألّفوا فيها منذ ألف عام أو نحوها ، ومنها : تدبير المنزل ، وعلم الاقتصاد السياسي ، وعلم الاجتماع ، ويعدّها ناس من أهل زماننا من محدثات أهل هذا التمدن الحديث ، الى غير ذالك من مبدعات يغزُرُ فيها الكلام ، ويتشعب ، ويطول .

ويقتضينا المقام أن نقف منها عند موضوع (المعجم اللغوي العربي) وحده من هـذه المبتكرات المبدعات ، التي تَفَتَّقَتْ عنها أذهان عباقرة العرب في الإسلام ، لأوّل استبحارهم في الحضارة ومستلزماتها ومقوّماتها من أسباب الازدهار والرسوخ .

وقد استحدثوا هذا الفن وأبدعوه لأوّل مرّة في أواسط المئة الثانية الهجرية على أديم (العِراق) في حضن أوّل حاضرة عربيـة إسلامية اختطّها العرب المسلمون الفاتحون المعمِّرون ، وبَنَوْها قريباً من حَدِّ جزيرتهم الشمالي الشرقي ، على عهد (عُمَرَ العظيم) رضي الله عنه ، لأوّل أيام الفتح الإسلامي وتطهير الأرض المباركة من أرجاس البُغاة المتخلّفين . ومَنْ ، مِنْ ذوي العلم لايعلم أن هذه الحاضرة العربية الإسلامية الجديدة ، هي (البصرة) ؟

وكما وُلِدَ هذا (المعجم اللغوي العربـي) في (البصرة) ، ولد فيها كذالك علم النحو العظيم ، ووضع في هذا العلم أجلّ مصنّفاته الأصول الكبار ، وهو الكتاب المسمى (الكتاب) ، وولد فيها كذالك (علم العروض) أو (علم ميزان الشعر العربي) ، وكان المبدعَ المخترعَ لهذه الروائع في صيغها النهائية هذا

الإمامُ العبقري العربي الرائد (الخليلُ بن أحمد الفَراهيدِيّ الأَزْدِيّ اليحمديّ ، أبو عبدالرحمن) « ١٠٠ – ١١٧٠ هـ » .

ومؤلَّفه المبتكر في صِناعة ما نسميه (المعجم اللغوي) ، الفريد في نظامه وترتيبه الصوتي ، الذي سماه (كتاب العين) ، هو أول مـا يجب أن يدور على مِـحْوَرِه البحث والتحليل في هذه الندوة ، في تبسط زائد يكشف القناع عن العبقرية التي اخترعت نظامه ، واهتدى ذوقها وحسها الفطري الى أسلوب بنائه .

يقول تلميذه (الليث بن المظفر) :

« لما أراد (الخليل بن أحمد) الابتداء في (كتاب العين) ، أعمل فكره فيه ، فلم يمكنه أن يبتدئ بأوّل حروف المعجم ، لِأَنّ الألف حرف معتلّ . فلمّا فاته أوّل الحروف ، كرِه أن يجعل الثانيَ أوّلاً ، وهو الباء ، إلّا بحجة ، وبعد استقصاء ، فصيّر أُولاها ، في الابتداء ، أدخلها في الحَلْق . وكان إذا أراد أن يذوق الحرف ، فتح فاه بألف ، ثم أظهر الحرف . وكان ذَواقه إيّاها أنه كان يفتح فاه بالألف ، ثم يقول : أبْ – أتْ – أَحْ – أَعْ ، فوجد (العين) أقصاها في الحلق ، وأدخلها ، فجعلها أوّل الكتاب . ثم ماقَرُبَ مخرجه منها بعد العين الأرفع فالأرفع ، حتى أتى على آخر الحروف ، فقلب الحروف عن مواضعها ، ووضعها على قدر مخرجها من الحلق » .

إِنَّ نصّ (الليث) هذا يشير الى نظامين ابتكرهما الإمام الخليل : نظام السلم الصوتي ، ونظام تقليب الكلمات ، فرتب موادّ كتابه على الحروف بحسب مخارجها الصوتية ، وقسمه أربعة أبواب بحسب الأبنية ، وحصر بالتقليب هذه الأبنية حصراً علمياً دقيقاً مَبْنِيّاً على علم الحساب ، « فذكر مثلاً أن عدد أبنية الثنائي ٧٥٦ ناتجة من أن عدد الحروف الهجائية ٢٨ تضرب في ٢٧ ، وهي الكلمات التي تتركب مع الحرف الذي تبتدئ به الكلمة ، بعد أن يسقط هو نفسه في التركيب مع جنسه ، فحرف الهمزة مع الباء فالتاء فالثاء حتى الياء

يكوّن سبعاً وعشرين كلمة ، فيضرب هذا العدد في عدد الحروف ينتج منها ٧٥٦ ، منها المهمل ، ومنها المستعمل . وهكذا صنع في أبنية الثلاثي فالرباعي فالخماسي ، فحصل له من هذه الطريقة أن عدد أبنية كلام العرب ، المستعمل والمهمل — على مراتبها الأربع هذه اثنا عشر مليون كلمة . ولكن هذا الرقم الذي ذكره ليس هو المستعمل ، بل فيه المهمل وهو كثير ، ولعلّه أكثر من المستعمل » .

الى أمور أُخَرَ دلّت جملتها على ثقوب ذهنه ، وذكاء فطنتِهِ ، وقدراته في التصوّر والاختراع . فكان فيما شرعه في كتابه من النظام والمنهج والاستنباط والترتيب ، مبتكر هذا الفنّ في تاريخ العرب العلمي . . هدته عبقريته اليه ، فصنعه ابتداءً على غير مثال بين عينيه يحتذيه ، ويقتبس طريقته ومنهجه وترتيبه . ويستحيل على من يحاول أن ينفي عنه هذه الصفة ويتهمه بالتقليد والاقتباس ، أن يأتيَ بالبرهان القاطع الذي يثبت دعواه .

ولقد شاءَ هذا بعض كتّاب « دائرة المعارف الإسلامية » من الأوربيين ، لحاجة في أنفسهم يحاولون قضاءها في مناهج لهم ، في جملة ما يكتبونه في قضايا العرب والعربية والإسلام ، يتبعونها دواماً .

فذهبوا في إرادة نَفْيِهم صفة ابتكار العرب نظام (المعجم اللغوي العربي) يعقدون الصِّلات بين (كتاب العين) والمعجم الهندي السنسكريتي الهندي تارةً ، وبينه وبين المعجم اليوناني تارة ، ليشككوا في عبقرية العرب ومبتكراتهم ، ويُزِنّوا العقل العربي بالعقم والقصور عن الابتكار .

فزعم واحد منهم ، بأسلوب القطع والتأكيد ، أن الخليل بن أحمد ، الإمام العربي العبقري ، قد أخذ من نحاة الهنود السنسكريتيين نظام كتابه .

وزعم آخر ، ولكن في تحفظ شديد مغلّف بصيغة متشككة مبتسرة ، أنه « ربما كان (اليونان) هم الذين أعطوا (العرب) فكرة المعجم » !

ولم أجد في كِلا هذين الزعمين بيّنة ثبوتيةً واحدة من المقارنة والتمثيل والمطابقة والتنصيص على نظام المعجم الهندي أو المعجم اليوناني ، ومعارضة ذالك بنظام (كتاب العين) ، وشرح ما بين هذه اللغات الثلاث من الفروق في أنواع حروفها ومخارجها ، وهيآت ألفاظها ، وتراكيبها . .

وأَدَعُ هذا الى كثير مما يمكن أن يُتساءَلَ عنه في هذا الصّدَد ، وتطلب الإجابة عنه وتوثيقه تاريخياً ، فأسأل : أنّى تَسَنّى للامام الخليل بن أحمد ، المقيم في البصرة الساكن في كوخ ، أن يتصل بالهنود — زماناً ومكاناً ؟ أيرونه سافر الى أقاليمهم وتوطن واحداً منها يتعلم فيه لغة من لغات الهنود وهي شتى ليثقفها ويتوغّل في حفظ مفرداتها ويتَعَرَّفَ نحوها وصرفها واشتقاقاتها ، ثم يسمو الى معجمها فيتدارس نظامه ومنهجه وطريقة ترتيب موادّه ، ليحتذي مثالَهُ فيما عزم تأليفه لأمته العربية من بابته ونوعه ؟

أم جاءه إلى (البصرة) مِنْ بعض أجناس الهنود مَنْ علّمَهُ لغة من هذه اللغـات الهنديـة الكثيرة ، وأطلعه على معجمها السنسكريتي المزعـوم ، فوعى عنه تلك اللغة ، وفقهها من نحو وتصريف واشتقاق وتراكيب وأساليب ، حتى هيمن عليها ، وسما الى معجمها هذا ، فعكف عليه يتدارس مادته ، ومنهجه ، وطريقته . ؟

الى أسئلة أخرى تشرئبّ النفوس الى أجوبتها ، لتتعرّفَ منها حقائقَ الأشياء عدلاً وصدقاً لاتشوبه أكدار الأكاذيب وتمحُّلات الدعاوى الباطلة . .

وأمثالها كذالك تُوَجّهُ إلى من زعم أنه « ربما كان (اليونان) هم الذين أعطوا (العرب) فكرة المعجم » ، ومن زعم أن الإمام الخليل بن أحمد كان يعرف اللغة اليونانية ، ليقول : إن معرفته بهذه اللغة ومعجمها ، هدته إلى اتّباع منهجه في (كتاب العين) ، فكان مقلّداً ، لا مبتكراً مبدعاً .

وحكاية أن الإمام الخليل بن أحمد كان يعرف (اليونانية) ، كحكاية أنه كان يعرف لغة هندية هي السنسكريتية من اللغات الهندية الكثيرات ، وكلتا الحكايتين من السمادير وأضغاث الأحلام .

وحكاية أنه كان يعرف اللغة اليونانية نشأت من خبرين وهميين ، ذكرهما موفق الدين الخزرجي الدمشقي المعروف بابن أبي أصيبعة المُتَوَفَّى سنة ٦٦٨ هـ ، في ترجمة الطبيب حُنَيْن بن إسحاق العِبادي ، في كتابه (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) .

فأمّا الحكاية الأولى ، فهي : « أن الشيخ شهاب الدين عبدالحق الصقلي النحوي حدثه : أن حنين بن إسحاق كان يشتغل في العربية مع سيبويه وغيره ممن كانوا يشتغلون على الخليل بن أحمد » ، وقال مُعَقِّباً : « وهذا لا يبعُدُ ، فانهما كانا في وقت واحد على زمان المأمون » .

وأمّا الحكاية الأخرى ، فهي : أن سليمان بن حسان المعروف بابن جلجل ، قال : « إن (حُنَيْناً) نهض من بغداد الى أرض فارس ، وكان (الخليل بن أحمد النحوي) بأرض فارس ، فلزمه (حُنَيْنٌ) حتى بَرَعَ في لسان العرب ، وأدخل (كتابَ العين) بغدادَ » .

فاستُنْبِطَ من هاتين الحكايتين ، وحشوُهما تخليطٌ وأوهام ، أنّ (حنيناً) كان يعرف اللغة اليونانية ونقل منها الى العربية ما ترجم من كتب ورسائل ومقالات في الطب ، والمنطق ، والنحو ، وتشريح آلات الغذاء ، والأدوية وغيرها من العلوم ، إذَنْ فلا بُدَّ من قيام هذه الصلة بينهما أن يتعلّم الأستاذ من تلميذه هذه اليونانية !

وواقع الأمر أن هذا اللقاء بين الرجلين لم يحدث قَطُّ ، لأنّ الإمام (الخليل بن أحمد) توفاه الله سنة ١٧٠ هـ ، وقيل : سنة ١٧٥ هـ ، و (حنين بن

اسحاق) كان مولده ، بشهادة ابن أبي أصيبعة نفسه ، في سنة ١٩٤ (أربع وتسعين ومئة للهجرة) ، وتوفي في زمان المعتمد على الله لست خلون من صفر سنة أربع وستين ومئتين للهجرة .

وأدع (كتاب العين) ومنهجه العربي المبتكر ، مفترضاً جدلاً وتنازلاً أن الإمام (الخليل بن أحمد) كان في وضعه كتابه هذا ، مقلّداً لا مبتكراً مبدعاً ، ولأمعن في المجاراة فأنكر معهم ابتكاره (علم العروض) أو (علم ميزان الشعر العربي) ، وأسأل القوم ليُجيبُوا : هل وقف علماء اللغة العرب عند نظام (كتاب العين) وطريقته ومنهجه ، لم يجاوزوه ، ويلتمسوا نظاماً آخر غيره فيما أقبلوا عليه من صنع (معاجم اللغة) على تلاحق الأزمان ؟

لا مَناصَ لهم من أن يردّوا إيجاباً بـ « نعم » إن علماء اللغة العرب قد وضعوا بعد (كتاب العين) هذا معاجم كثيرة اصطنعوا فيها مناهج غير منهجه . . لايملكون الا أن يقرّوا هذه الحقيقة .

فنسألهم حينئذ :

هل اقتبس هؤلاء العلماء نظم معاجمهم هذه من الهنود ، أو من اليونان ، أو من الصينيين ، أو من الأشوريين ؟

فإن أجابوا إيجاباً : بـ « نعم » ، طالبناهم بعرض ما عندهم من براهين ، بل برهان واحد ثبوتي قطعي في أضعف الإيمان والقدرة ، وهيهات أن يكون عندهم أثارة من برهان ، ودون إتيانهم به خَرْطُ القَتاد ، ولا ريب !

وحينئذ تتجلّى الحقيقة كفلق الصباح ، ويثبت للملأ أنّ هذه المعاجم اللغوية العربية على اختلاف مناهجها وتعددها وتنوع مسالكها ، مُنْذُ ابتكر الإمام الخليل بن أحمد (كتاب العين) ، إنّما هي من مبدعات العقل العربي ، لا شيَةَ في واحد منها من اقتباس ، أو تقليد .

وكما ابتكر العقل العربي (معاجم الألفاظ) ابتكر كذالك (معاجم المعاني) ، وهنا تبلو لنا « ظاهرة » غريبة حقاً ، أرى أن أنبّه عليها . .

وهي أن ما نطلقه على هذا النوع من دواوين اللغة ، في كلا نوعيها ، من اسم (المعجم) و (المعاجم) ، لم يُطلْقه عليها صُنّاعُها قَطُّ ، وإنّما ذهب كل واحد منهم يسمّي مؤلّفه باسـم خاصّ ، ولـم يظهر معها عندهم مصطلح (المعجم) هذا ، منذ وضع الإمام الخليل بن أحمد كتابه الى أوائل زماننا هذا . فقالوا : كتاب العين ، وكتاب الجيم ، والجمهرة ، وتهذيب اللغة ، وديوان الأدب ، والمحيط ، والمحكم ، والبارع ، والجامع ، والصحاح ، واليواقيت ، والمجرّد ، والمقصد ، والعباب ، والمجمل ، والمقاييس ، والفـائق ، وأساس البلاغة ، والنهاية ، ولسان العرب وتهذيب الصحاح ، ومختار الصحـاح ، والمصباح المنير ، وتاج الأسماء ، ومرقاة اللغة ، والمنتهى ، والقاموس المحيط ، والغريب المُصنّف ، وطراز اللغـة ، وفقه اللغة ، والمخصص . . الى غيرها من تسميات ، لم يذكر مع واحد منها مصطلح (المعجم) .

ثم في أوائـل هـذا العصر الحديث ظهر لفـظ (القاموس) وجمعه (القواميس) عَلَماً جديداً يندرج تحته هذا النوع من مصنفات دواوين اللغة ، فصار الناس يقولون : قاموس العين ، وقاموس الصحاح ، وقاموس لسان العرب ، وقاموس تاج العروس . . بل سَمَّوْا به الجديد مما يُصَنِّفُون من ذالك ، فقالوا : القاموس العصري ، وقاموس الجيب ، و . . و . .

وقد بدأ هذا في الظهور بعد طبع (القاموس المحيط) تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب البكري الصديقي المشهور بـ « الفيروز أبادي » المتوفى سـنة ٨١٧ هـ ، في الهند ، ثـم في مصر سـنة ١٢٧٢ هـ ، فظن الناس اسْمَهُ (القامُوسَ) عَلَماً لكل مُصَنَّفٍ من بابته وطريقته .

ومع هذا ظلَّ أرباب اللغة المؤلفون على نهج الأولين يطلقون على مصنفاتهم تسميات خاصةً ، فسمَّوْا : محيط المحيط ، والبستان ، وأقرب الموارد ، والمساعد ، والمنجد ، والمورِد ، وهذا أحدثها .

ثم في العقود الوُسْطى من هذا القرن بدؤوا يطلقون على ما يصنفون من هذا النوع مصطلح (المعجم) ، فسمى الشيخ أحمد رضا اللبناني من الأعضاء المراسلين في المجمع العلمي العربي بدمشق (مجمع اللغة العربية – الآن) مصنفه (معجم متن اللغة) ، والتزم مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا المصطلح فيما صنف من ذلك فأطلق عليها : (معجم ألفاظ القرآن الكريـم) ، و (المعجم الكبير) ، و (المعجم الوسيط) ، و (المعجم الوجيز) ، ودرج أفراد الباحثين والكتاب على اصطناعه واستعماله ، وندَر جداً مَنْ يقول أو يكتب (القاموس) و (القواميس) .

وأعجب العجب أن أغفل هذا المصطلحَ (المعجم) جميعُ اللغويين حتى هـذا الزمن القريب ، وهو من صميم العربية جذراً واشـتقاقاً ، فلم يصطنعوه ويتخذوه علَماً لدواوين اللغة تُعْرَف به . . واصطنعه غيرهم من المصنفين في عدد من العلوم والفنون ، فخصّوا به الكتب التي ألفوها ورتبوها على نسَق الحروف ، وقرنوه ظاهراً بموضوعاتهم ، فسمَّى أبو يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي الحافظ المُتوَفَّى سنة ٣٠٧ هـ مؤلَّفاً له : (معجم الصحابة) .

ولعلّ هذا الكتاب كان أوّل كتاب أُطلق عليه اسم (المعجم) في موضوعه . ثمّ ردِفَهُ أبو القاسم عبدالله بن محمد البَغَوِي المُتوَفَّى سنة ٣١٥ هـ ، فسمّى كتابيه اللذين ألّفهما في أسماء الصحابة : (المعجم الكبير) ، (والمعجم الصغير) . وأبو بكر الإسماعيلي المتوفى سنة ٣٥١ هـ وله المعجم في الأسامي ، وتلاه المحدث ابن جُمَيْع الغسّاني المتوفى سنة ٤٠٢ هـ ، فوضع (المعجم) في تراجم شيوخه الذين أجازوه ، أو أخذ عنهم . وألف الحافظ أبو طاهر السِّلَفِيُّ المتوفّى سنة

٥٧٦ هـ (معجم شيوخ بغداد)، و (معجم مشيخة أصبهان)، و (معجم السفر).

وفي الحديث النبوي ألف المحدث أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (من أهل طَبَرِية الشام) المتوفى سنة ٣٦٠ هـ، (المعجم الكبير)، و (المعجم الصغير)..

وظهر مصطلح (المعجم) هذا، وكذلك في أسماء علوم وفنون أُخَر، فسموا (معجم الشعراء)، و (معجم الأدباء)، و (معجم الألقاب) في فن سِيَر الأعلام.

و (معجم ما استعجم)، و (معجم البلدان)، في الجغرافيا البلدانية.. وهكذا لا يستعصي علينا أن نجد هذا المصطلح قد استعمل في كل ما رُتِّب نظامه من التأليف على نَسَق الحروف، إلا دواوين اللغة المنسوقة على الحروف كما أسلفت !!

هذا، وقد أورد حاجي خليفة في مقدمة «كشف الظنون» حديثاً شريفاً، وردت فيه كلمة (المعجم)، نسب روايته إلى أبي ذَرّ، رضي الله عنه، قال: «وفي حديث أبي ذَرّ، رضي الله عنه، قال: يا رسول الله، أي كتاب أنزله الله على آدم عليه السلام؟ قال: كتاب (المعجم). قلت: أي كتاب المعجم؟ قال: أ. ب. ت. ث. ج. قلت: يا رسول الله، كم حرفاً؟ قال: تسعة وعشرون حرفاً».

وقد سبقني الى الوقوف على هذا الحديث في «كشف الظنون» مَنْ تَوقَّفَ عنده غير مطمئن إلى صحته، فذهب يبحث عنه في مرويات أبي ذَرّ في دواوين الحديث، فلم يجده بينها. وأزيد على ما قاله أن ما ذُكر في سياق النَّصّ من لفظ (المعجم)، وهو حادثٌ، ومن ذكر الحروف بمعناها الاصطلاحي، وعِدَّتِها، يستوجب التوقف في قبوله ولا ريب.

وهنا ، ونحن في (ندوة المعجمية العربية) ، لا بُدَّ لنا من أن نقدّم بين يدي بحوثها شيئاً في تأصيل مادتها ، وما اشتق منها ، ودلالتها المستحدثة .

وأبدأ بجذر الكلمة (ع / ج / م) ، ثم أعقب عليه بما تفرع منها من اصطلاح ، فأقول :

إن مادة (ع / ج / م) وقعت في لغة العرب للإبهام والإخفاء ، وضدّ البيان ، كما قرر فيلسوف العربية (أبو الفتح عثمان بن جِنّي) في مقدمة (سرِّ الصناعة) .

فالعُجْمُ ، بالضم وبالتحريك ، خلاف العرب . والعُجْمَةُ : الحُبْسَةُ في اللسان . والأعجم : مَن يفصح ولا يبين كلامه وإن كان من العرب . و ـ مَنْ في لسانه عجمة وإن أفصح بالعربية كالأعجمي . ورجل عجمي : اذا كان من الأعاجم فصيحاً كان بلسان قومه أو غيرهم . وأفصح الأعجمي : تكلم بالعربية بعد أن كان أعجمياً ، ولا يقال : رجل أعجمي ، فيُنْسَب الى نفسه ، إلا أن يكون أعجمَ . و ـ الأعجم ، أيضاً : الأخرس ، والعجماء : الخرساء ، و ـ البهيمة أيضاً ؛ لأنها لا تتكلم . والمستعجم : كل بهيمة . واستعجمت الدار أو الطَّلَل عن جواب السائل : سكتت . وأعجم الرجل كلامه : ذهب به الى العُجْمة . وكل من لم يفصح بشيءٍ فقد أعجمه ، ومنه قول الراجز رُؤْبَة ، وقيل : الحُطَيْأة :

والشِّعْرُ لا يَسْطيعُهُ مَنْ يُظْلِمُهْ
يُريدُ أنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

أي : يأتي به أعجمياً ، يعني يلحن فيه ، كما يقول الجوهري ، وقيل : أن يبيّنه ، فيجعله مُشكلاً لا بيان له ، كعَجَمَهُ عَجْماً ، وعَجَّمَهُ تعجيماً .

هذا ما وقع في لغة العرب من معاني هذه المادّة . على أنني أذكر أنني قد وجدت الى جانبها في صيغة هذا الفعل الرباعي ، مهموزه ومضعّفه ، استعمالاً

مُضاداً ، وذالك في مثل قول بعض علماء اللغة ، وشيوع استعماله : « معجم الخـط » وتفسيره بأنه ما أعجمه كاتبه بالنُّقَط ، وقولهم : أعْجَمْتُ الكتابَ أعْجِمُه إعجاماً ، اذا أزلت إعجامه أو استعجامه ، يعنون إزالة إبهامه بالنُّقَط ، فجاؤوا بهذا وذاك على الضدّ من قول قدامى العرب : « يُريد أن يُعْرِبَـهُ فيُعجِمُهُ » .

فكيف وقع هذا ؟ ومتى وقع ؟ أفي قديم اللغة ، أم في حديثها أيام التدوين والتوليد الذي دفع اليه التوسع في اصطناع الجديد مَقِيساً على الأصول ؟

يبدو لي أن هذا الاستعمال المضادّ هو من جديد اللغة ، الذي انبثق من دواعي الحاجة الى التوليد . وقـد علله بعضهم كابن سِيدَه الأندلسيّ بأنه جـاء على السَّلْب ، وألحقه بالأضداد . قـال : « ذالك لأنّ « أفْعَلْتُ » ، وإن كان أصلها الإثبات ، فقـد تجيْ للسلب » ، وقاسه على : أشكيت ، ونظائره في كلام العرب من الأضداد . فقد قالوا : أشكيتُ فُلاناً ، إذا فعلتَ به فِعلاً أحوجه إلى أن يشكُوَكَ ، وأشكَيْتُه أيضاً : إذا أعتبتَهُ من شـكواه وأرضيتَهُ ، وغيره كثير .

ثم إن تفسيره ، أعني الإعجام ، بازالة إبهامه بالنقط ، واستعماله بهذا المعنى المضادّ ، يفيد حدوث استعماله ؛ لأنّ « الخط العربي القديم » الذي يقال إن العرب اقتبسوه من السريان والأنباط ، كان خالياً من النقط ، ولا تزال الخطوط السريانية بغير نقط الى اليوم ، فاستحدث المسلمون فيه الحركات أوّلاً للضبط ، ثم النقط ثانياً للتمييز بين الأحـرف المتشابهة في شكلها ، لإزالة الالتباس في الكتابة والقراءة . وقد انتبه لذالك الحجاج بن يوسف أمير العراق في خلافـة عبدالملك بن مروان ، فأشار على كتّابه أن يَضَعُوا لهذه الأحـرف المختلفة علامات تميّزها بعضها من بعض ، فاضطلـع نصر بن عاصم بذالك ، فوضع

النقط أفراداً وأزواجاً . فدلّ هـذا على أنّ اطلاق الإعجام بهذا المعنى لجملة معاني مادته ودلالاتها المخصوصة بالإبهام والغموض وضدّ البيان ، هو حادث ، استعمله اللغويون على سبيل القياس على هذا الضرب من أضداد الكلِم العربي .

وحين سمّوْا الحروف (حروف المعجم) ، أي الحروف التي أزيلت عجمتها ، أي : إبهامها بالنقط ، وقالوا في تفسير ذالك : « أي التي من شأنها أن تعجم » ، وَرَدَ عليهم اعتراض بأن « جميع الحروف ليس معجماً ، إنّما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والحاء والدال ونحوهـا ليس معجماً ، أي ليس منقوطاً ، فكيف استجازُوا تسمية جميعها (حروف المعجم) ؟ » .

فجاء الرّدّ : « إنّها إنما سُمّيت بذالك ، لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته ، فأعجمتَ بعضها وتركتَ بعضها ، فقد علِمَ أنّ هذا المتروك بغير إعجام ، هو غير ذالك الّذي من عادته أن يُعْجَمَ ، فقد ارتفع أيضاً بما فعلوا الإشكالُ والالتباس عنهما جميعاً ، ولافرقَ بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه ، أويقوم مقام الإعجام في الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بنقطة واحدة من أسفل ، والخاء بواحدة من فوق ، وتركتَ الحاء غُفْلاً ، فقد علِمَ بإغفالها أنها ليست بواحدة من الحرفين الآخَرَيْن ، أي الجيم والخاء ؟ وكذالك الدال والذال ، والصاد والضاد ، وسائر الحروف . فلما استمرّ البيان في جميعها ، جازت تسميتها (حروف المعجم) . » .

وأنتقل من هذا الإيضاح والبسط لمادة (ع / ج / م) وما طرأ عليها من بعض التطور في حدود القياس الصحيح من أصول العربية ــ الى جمع هذا اللفظ في العربية . فأجده قد جُمِعَ جَمْعَ مؤنث سالماً تارةً (معجمات) ، وجُمِعَ جَمْعَ تكسير تارة (مَعاجِم) ، وكلاهما قياس في العربية غير مردود . لكن جُعِلَ لكل واحد منهما موضع يستعمل فيه . .

وقد لاحظت على كتابات أهل عصرنا بأَخَرَةٍ أنّ منهم مَنْ يستعملون هذين الجمعين معاً فيخصونها بشيءٍ واحد ، ولا يلحظون فيهما هذا التنويع والتخصيص فيقولون : « معاجم اللغة » تارةً ، و « معجمات اللغة » تارةً أخرى ، ومنهم من يجمع بين هذين الجمعين في وقت واحد ، وبحث واحد بعينه يزاوجونهما فيه ، وقد تجِد هذا التزاوج يرد في كلامهم في سطر واحد : يذكرون « المعجمات» في أوّله ، و « المعاجم » في آخره ، وليس بينهما غير بضعة أَلْفاظ !

ويبدو لي من هذا التفريق بين الجمعين ، في هذه العربية الفصحى الفارهة العجيبة الافتنان ، أنّ (المعجمات) إنما تصحّ فيها وصفاً للألفاظ ، و (المعاجِم) لغيرها من هذه الكتب التي تحصي مفردات اللغة وتضبطها وتذكر معانيها وترتبها على نسق الحروف ، والكتب التي تصنف في الموضوعات وترتب موادهـا على نَسَق الحروف كذالك كما هو بيّن .

فيقال في النوع الأول : « الأحرف المعجمات » ، أي المنقوطات ، مثلاً .
وواضح أنه لا يمكن أن يقال في وصفها « الأحرف المعاجم » .

ويقال في النوع الثاني : (معاجم اللغة) ، و (معاجم الصحابة) ، و(معاجم الأدباء) ، و (معاجم البلدان) . . هكذا تخصيصاً ، قياساً على المصاحف ، جمع المُصْحَف ، والمساند (١) : جمع المُسْنَد للحديث الشريف المتصل سنده الى رسول الله ، صَلَّى الله عليه وسَلَّم ، من غير انقطاع . ومن هذا الباب : المطارف ، جمع المُطْرَف من الثياب ، والمجاسد — جمع المُجْسَد من الثياب كذلك ، فلا يعرف في أمثالها جمعها جمع في مؤنث سالماً .

---

(١) قال العلامة المحقـق الزبيدي في تاج العروس : مساند ، على القياس ، ومسانيد ، بزيادة الياء إشباعاً ، وقد قيل : إنه لغة .

وعلى هذا درج أئمة اللغة وصُنّاع مَعاجمها ، فأطلق الإمامُ (الصّغانيّ) على (طبقات الشعراء) لدِعْبِل ، و (المؤتلف والمختلف)للآمِدِيّ ، و (معجم الشعراء) للمرزباني – عبارةَ (معاجم الشعراء) . وكذلك استعمل الإمام الزَّبيدي في (تاج العروس) « ح / ف / ش » جمع التكسير هذا (المعاجم) ، فقال تعليقاً على اسمٍ لأحد الصحابة الكرام أورْدَهُ (القاموس المحيط) : « مذكور في (المعاجم) » ، ولم يَقُلِ (المعجمات) .

وأنتقل من هذا الى تأصيل اشتقاق (المعجمية) في الاستعمالات الحديثة ، الّتي وُصِفَتْ بها هذه الندوة ، نتبين منه صفة صيغتها ودَلالتها الحديثة .

فلا مُشاحّةَ في أنها تدخل في نظام هذا النوع من الكلم العربي ، الذي أطلق عليه النحاة المتأخرون اسم (المصدر الصناعي) ، وما هو بالمصدر المعروف في العربية هيأةً أو صياغةً ، ولكن يلوح فيه معنى قريب من معنى المصدر . وقد استفادوا صيغته من لفظة (الجاهلية) الّتي وردت ، أوّل ماوردت ، في الذكر الحكيم ، في أربع آيات من سُوَره (١٥٤ / آل عمران ، و ٥ / المائدة ، و ٣٣ / الأحزاب ، و٢١ / الفتح) ، ومنها قوله تعالى : (يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الحَقِّ ظَنَّ الجاهِلِيّة) .

ولفظة (الجاهلية) هذه ، قد تكون اسماً للحال وهو الغالب في الكتاب والسُّنّة ، وقد تكون اسماً لذي الحال .

ومن الأول قول النبي ، عليه الصلاة والسلام ، لأبي ذَرّ : « إنك امرؤ فيك جاهلية » وقولُهُم : « يارسولَ اللهِ ، كنّا في جاهلِيّة وشَرّ » ، أي : في حال جاهلية ، أو عادات جاهلية ، وطريقة جاهلية ، ونحو ذالك ، فان (الجاهلية) وان كانت في الأصل « صفة » لكن غلب عليها الاستعمال حتى صارت « اسماً » معناه قريب من معنى المصدر .

ومن الثاني ، وهو أن تكون (الجاهلية) اسـماً لذي الحال ، قولهم : أمة جاهلية ، وشاعر جاهلي . وهذا نسبة الى « الجهـل » الذي هو « عدم العلم » ، أو « عدم اتباع العلم » . فانّ من لم يعلم « الحق » ، فهو جاهل جهلاً بسيطاً . فإنِ اعتقد خلافه ، فهو جاهل جهلاً مركباً . فإن قال خلاف « الحق » عالماً به أو غير عالم ، فهو جاهل أيضاً . والناس ، قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ، في حال جاهلية جهلاء ، منسوبة الى الجاهل ، لأن ما كانوا عليه من الأحوال والأعمال والعبادات إنما أحدثـه لهم جاهل ، ويفعله جاهـل – كما قرر شراح الحديث .

وقد قاس المُوَلّدُون عليها – على لفظة الجاهلية – في اصطلاحات العلوم وغيرهـا في عصر الترجمة الأوّل .

وتابعهم المعاصرون ، فأكثروا من نوعها فقالوا : (العالمية) لحال العالم . (والمصدرية) للحال المنسوبة الى المصدر . (والإنسانية) للحال المنسوبة إلى الإنسان . و (المعجمية) للحال المنسوبة الى (المعجم) الاسـم المنقول من اسم المفعول ، من : أعجم .

هذا ، وليس كل مـا أُلحقت به ياء النسبة مردفةً بالتـاء مصدراً صناعياً ، بل ما كان منه غير مراد به الوصف ، كالأمثلة التي أسلفتها .

فإن أريد به الوصف ، كان اسماً منسوباً لامصدراً صناعياً ، سواء أذُكِرَ الموصوف لفظاً ، ك : « تَعَلّمِ اللغة العربية » ، أم كان مَنْوِيّاً ومُقَدَّراً ، ك : « تَعَلّمِ العربية » ، أي : اللغةالعربية .

وعلى الله تعالى قصد السبيل .

—•—